

الاقتصاد الاردني: نظرة مستقبلية

اعداد المرصد الاقتصادي-الجامعة الاردنية*

مع اقتراب العام الجاري من نهايته واقتراب حلول عام 2011 الذي يعتبر العام الثالث لاندلاع ما اصبح يعرف بازمة الفقاعة العقارية العالمية، فمن الطبيعي ان نعود مرة اخرى الى استجلاء صورة الاقتصاد الوطني لمعرفة اين نقف على وجه التحديد. سوف نحاول في هذه المقالة ابراز اهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد الاردني خلال الثلاث اعوام الاخيرة بهدف القاء الضوء على مكامن القوة والضعف واستجلاء الصورة المستقبلية وتوفير معلومات مفيدة لصانعي القرار الاقتصادي والسياسي في المملكة. ولا بد من الاشارة بداية الى ان المشكلة الاساسية امام اي تحليل اقتصادي موضوعي تتمثل في مدى وفرة وجودة البيانات الاحصائية. ولذلك ولاعطاء الموضوع بعدا مستقبليا فقد تم تقدير بيانات عام 2010 و عام 2011 في ضوء ما هو متوفر من مصادر محلية كالبنك المركزي الاردني ووزارة المالية ودائرة الاحصاءات العامة وبعض المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية. وبالتالي فلا بد من النظر الى ارقام عامي 2010 و 2011 بحذر واعتبارها مجرد مؤشرات تقريبية نأمل ان تكون قريبة بما فيه الكفاية من الصورة الحقيقية.

اولا: الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الحقيقي

يتوقع ان تصل قيمة الناتج المحلي الاجمالي حوالي 19 بليون دينار في عام 2010 مقارنة بحوالي 16.27 بليون دينار في عام 2009. ويتوقع ان يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو في الانتاج الحقيقي لعام 2010 قدره 3.4% اي بزيادة مقدارها 1.1%. وفي ضوء هذا الاداء الجيد للاقتصاد الوطني والتوقعات بانحسار الاثار السلبية للازمة المالية الراهنة يتوقع ان يستمر التحسن في معدلات النمو الاقتصادي لتصل الى اكثر من 4.2% لعام 2011.

2011	2010	2009	
19.78	19.02	16.27	GDP بليون دينار
4.2	3.4	2.3	%Real GDP

- انشأ المرصد الاقتصادي بموجب اتفاقية شراكة بين الجامعة الاردنية وغرفة صناعة الاردن وغرفة تجارة عمان عام 2008. ترسل اي ملاحظات حول هذا التقرير الى معده ا.د. طالب عوض- مدير المرصد الاقتصادي في الجامعة الاردنية على العنوان الالكتروني التالي: jeo@ju.edu.jo

ثانيا: العجز في الموازنة العامة

2011	2010	2009	
1050.0	568.4	865.2	حجم العجز ، مليون دينار
5.3	6.0	8.1	العجز كنسبة من GDP %

بالرغم من النجاح الذي شهده عام 2010 في السيطرة على العجز العام من ناحية مطلقة لاسباب تعود بشكل رئيسي الى المساعدات الخارجية وبدرجة اقل الى ضبط الانفاق المحلي الا انه من ناحية نسبية ما زالت النسبة اعلى بمقدار الضعف تقريبا من الحد المقبول لدى كثير من الدول (حددت اتفاقية ماستريخت هذه النسبة في دول الاتحاد الأوروبي عند 3%)

ويتوقع ان يزداد حجم العجز في الموازنة العامة لعام 2011 الى اكثر من بليون دينار ، ولكن في ضوء التوقعات الايجابية للنمو الاقتصادي لعام 2011 يتوقع ان تتراجع نسبة العجز للنتائج المحلي الاجمالي الى 5.3% في عام 2011. واذا ما استمر هذا الاتجاه الايجابي فان النسبة يمكن ان تعود الى المستوى المقبول مع اواخر عام 2015.

ويتطلب هذا التخفيض المستمر في العجز العام وصولا لهذه الغاية مزيدا من الجهد باتجاه الاقتصاد في الانفاق العام ومحاربة جميع اشكال الفساد وخاصة التهرب الضريبي والواسطة والمحسوبية والاقتصار على المشاريع الراسمالية الحيوية للاقتصاد الوطني.

ثالثا: المديونية العامة

بلغ اجمالي الديون العامة 9.66 بليون دينار عام 2009 ويتوقع ان تصل الى حوالي 11.93 بليون دينار بحلول نهاية العام الحالي وان ترتفع الى 12.36 بليون دينار في عام 2011. ويلاحظ ان نسبة المديونية للنتائج المحلي الاجمالي قد زادت خلال الفترة من 61.4% عام 2009 الى 62.7% عام 2010 ويتوقع ان تبقى فوق نسبة 62% لعام 2011. وكما هو معروف تؤثر المديونية الخارجية على قدرة الاقتصاد الوطني على الاقتراض وتمويل التنمية وعلى تصنيفه الائتماني وكذلك على مركزه التنافسي الدولي. ويمكن اذا ما تجاوزت مديونية اي دولة من الدول الحدود الامنة ان تؤدي الى اشهار الافلاس الاقتصادي. وبشكل عام فانه لا يوجد حد واحد متفق عليه كحد امن، فوفقا للمعايير الاوروبية تعتبر نسبة 60% هي الحد الاقصى المسموح به، ووفقا لبعض الاقتصاديين الاكثر تحفظا فان النسبة تنخفض الى 40%. اما وفقا لحساباتنا في المرصد الاقتصادي بالجامعة الاردنية فان النسبة يجب ان لا تتجاوز نصف قيمة الناتج المحلي الاجمالي. وفي ضوء ذلك يترتب على صانعي القرار بذل المزيد من الجهود لتخفيض هذه النسبة من خلال مزيد من ضبط الانفاق العام والحد من تسارع الاستيراد وتشجيع الصادرات بما فيها الصادرات السياحية والصحية والتعليمية.

2011	2010	2009	
12.36	11.93	9.66	المديونية العامة، بليون دينار
62.4	62.7	61.4	المديونية العامة كنسبة من GDP

رابعاً: عجز الحساب الجاري

بلغ العجز في الحساب الجاري 960 مليون دينار عام 2009 ويتوقع ان يزداد الى 1334 مليون دينار عام 2010 وصولاً الى حوالي 1780 مليون في عام 2011. وبلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي 6% لعام 2009 ويتوقع ان تزداد لتصل الى حوالي 9% في عام 2011. ومن حيث المبدأ فان العجز في الحساب الجاري مقبول طالما بقيت نسبة المديونية الخارجية تحت السيطرة وخاصة اذا ما كان هذا العجز موجهاً لتمويل الحاجات الاستثمارية بدلاً من الحاجات الاستهلاكية قصيرة الاجل. اضافة الى ذلك فان العجز في الحساب الجاري على علاقة وثيقة برصيد الدولة من الاحتياطيات الدولية ويؤدي تزايد المستمر الى تآكل هذه الاحتياطيات .

2011	2010	2009	
1780.2	1334.0	960	عجز الحساب الجاري مليون دينار
9	7	6	% من GDP

خامساً: الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي

تزايد رصيد البنك المركزي من الاحتياطيات الأجنبية بشكل مطرد خلال السبع سنوات الاخيرة حيث وصل الى مستوى قياسي قدره 10.9 بليون دولار لعام 2009، ويعتبر هذا المستوى امناً جداً وفقاً للمعايير العالمية حيث انه كاف لتمويل مستوردات المملكة لمدة تصل الى 9.8 شهراً. ويتوقع ان يستمر هذا الاتجاه التراكمي في ضوء تزايد تحويلات العاملين في الخارج وفي ضوء انتعاش القطاع السياحي. ويتوقع ان يتجاوز الرصيد من العملات الأجنبية 14 بليون دولار بحلول نهاية عام 2011. ويشير تراكم احتياطيات العملات الأجنبية الى نجاح سياسة تثبيت سعر صرف الدينار وامكانية مواصلتها على المدى المتوسط على الأقل.

2011	2010	2009	
14200	12100	10866	مليون دولار امركي

سادساً: البطالة والتضخم

لم تبدي معدلات البطالة تغيراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية حيث بقيت تراوح حول معدل 13% المسجل لعام 2009 ويتوقع ان لا تتغير عن ذلك في عام 2010 وان يبدأ التحسن ابتداءً من عام 2011 لتتخفض بشكل بطيء الى حوالي 12.5%. بالمقابل وبالرغم من تراجع الاسعار في عام 2009 مقارنة مع الارتفاع الحاد في مستواها لعام 2008، الا انه وفي ضوء الارتفاع المتوقع في اسعار المواد الغذائية والطاقة فان معدلات التضخم السنوي المتوقعة لعامي 2010 و2011 ستقترب من 5.5%.

2011	2010	2009	
12.5	13.0	13.0	معدل البطالة %
.55	5.5	-0.7	معدل التضخم %

سابعا: الفساد

تراجع الاردن بشكل طفيف وفقا لمؤشر الفساد المدرك PCI حيث حصل على علامة 4.7 لعام 2010 مقارنة بعلامة 5.0 لعام 2009. ومن الجدير بالذكر ان مؤسسة الشفافية الدولية Transparency International تصدر هذا المؤشر الشامل بناء على استطلاع للرأي يغطي معظم دول العالم وتعتبر العلامة الكاملة لهذا المؤشر 10 وتشير الى الفساد بحده الأدنى. وبالرغم من احتلال الاردن مكانة متقدمة في السيطرة على الفساد على صعيد الدول العربية الا ان هناك مجالا لتحسين الاداء على الصعيد العالمي وتحسين كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المحدودة.

2010	2009	
4.7	5.0	العلامة

ثامنا: ممارسة أنشطة الأعمال والتنافسية

يعتبر مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من المؤشرات الهامة التي ينظر لها المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء. ويصدر البنك الدولي تقريرا سنويا يرتب فيه دول اعالم حسب سهولة ممارسة الاعمال التجارية والاستثمارية ابتداء من 1 الى 183، وانخفاض الترتيب على هذا المؤشر تعني بيئة افضل واسهل لممارسة الاعمال. ويلاحظ ان ترتيب الاردن لعام 2010 هو 107 اعلى من الرتبة المتوسطة (91.5) وتدهور هذا الترتيب الى 111 في عام 2010/2011 مما يشير الى وجود بعض الاختلالات في بيئة الاعمال المحلية تتطلب مزيدا من البحث والاهتمام.

ويوازي مؤشر بيئة الاعمال المحلية مؤشر التنافسية الدولي Global Competitiveness Index الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي World Economic Forum ولكنه اكثر شمولية ويأخذ بعين الاعتبار كافة السياسات والعوامل المؤسسية والعوامل الأخرى التي تساهم في رسم مسار النمو الاقتصادي الحالي وفي الاجل المتوسط لاي دولة. وكلما قل ترتيب الدولة على هذا المؤشر كلما اعتبرت افضل تنافسية على الصعيد الدولي. ويلاحظ ان الاردن قد احتل مرتبة جيدة في عام 2009 (48 من 134) الا انه ذلك تراجع في الفترة الاخيرة بشكل كبير (65 من 139). ويرتبط هذا التراجع كون الاردن قد تجاوز مرحلة التنمية المقادة بالموارد الى مرحلة التنمية المعتمدة على كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية. وتتحدد تنافسية اي دولة في هذه المرحلة التنموية بمدى قدرتها على تطوير طرق انتاجية جديدة اكثر كفاءة و/أو تطوير منتجات جديدة اكثر جودة، الامر الذي يعتمد في النهاية على قدرتها على رفع مستوى التعليم والتدريب وعلى مدى كفاءة الاسواق وعلى المقدرة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتوطينها.

2011	2010	2009	
(183)111	(183)107	(183)104	سهولة ممارسة الاعمال
(139)65	(133)50	(134)48	مؤشر التنافسية الدولي

الارقام بين الاقواس تشير الى العدد الاجمالي للدول المشمولة.

في الختام لا بد من التأكيد على بعض النقاط الاساسية التي يمكن استنتاجها من التحليل اعلاه :

- 1- تآثر الاقتصاد المحلي بانعكاسات الازمة المالية الراهنة كغيره من الاقتصاديات العالمية المنفتحة دوليا، غير ان ما ينعم به الاردن من استقرار سياسي واقتصادي ونجاح سياسة تثبيت سعر صرف الدينار، وملاءة الجهاز المصرفي من بين عوامل اخرى قد ساهم في الحد من هذه الاثار بل ووضع الاقتصاد الوطني على عتبة التعافي والنهوض في العام المقبل.
- 2- اثرت بعض الاختلالات الكلية المتمثلة بالفجوات الثلاث (عجز الموازنة العامة والمديونية العامة وعجز الحساب الجاري) على مقدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو اعلى وعلى قدرته التنافسية وعلى تصنيفه الدولي، غير ان عجز الموازنة العامة يمكن ارجاعه الى المستوى الامن خلال السنوات الاربع القادمة، كذلك فان المديونية العامة بالرغم من تجاوزها المحدود لسقف 50% من الناتج المحلي الاجمالي يمكن تخفيضها الى مستويات ملائمة للاقتصاد الوطني وخاصة في ضوء تدني اسعار الفوائد العالمية الحالية والمتوقع استمرارها خلال العام القادم ، من ناحية اخرى يجب طرق امكانية استثمار العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة للاردن مع الدول المؤثرة دوليا لغرض اعفائه جزءا من ديونه الخارجية، وقد يلقي ذلك قبولا لدى الاطراف المعنية وخاصة في ضوء الانعكاسات السلبية والاعباء الاضافية التي تحملها وتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة للصراعات الاقليمية والدولية التي تديرها مراكز القوى الكبرى. اما على صعيد فجوة الحساب الجاري فتعود بشكل كبير الى الاعتماد الكلي على استيراد مصادر الطاقة، ولذلك فان خيار البحث عن مصادر محلية بديلة يجب ان يعطى اولوية كبرى خلال السنوات القادمة، ولعل التوجه الرسمي الاخير نحو تفعيل خيار الطاقة النووية والاستفادة من الموارد الاولية المتوفرة محليا هو خيار في الاتجاه الصحيح. كما ان امكانية الاستفادة من الطاقة الشمسية المتوفرة بكثافة في الاردن وفي ضوء التقدم التكنولوجي العالمي في هذا المجال يجب ان يبقَى خيارا قائما وقابلا للتقييم والدراسة المستمرة.
- 3- يلعب القطاع السياحي دورا هاما ومتناميا في الاقتصاد الوطني مستفيدا من ميزة الاستقرار السياسي والامني وميزة التصنيف العالي للاردن سياحيا وخاصة في ضوء تحول مدينة البتراء الى واحدة من اهم عجائب الدنيا السبع. ويمكن البناء على ذلك من خلال الترويج والتوجيه لمزيد من الاستثمارات العربية والاجنبية لتطوير الامكانيات السياحية الهائلة للاردن وخاصة في منطقة البتراء والعقبة والبحر الميت وحمامات ماعين ومنطقة وادي رم وغيرها من عناصر الجذب السياحي الهامة.
- 4- لا بد من تفعيل التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة انعكاسات الازمة العالمية حيث ان حجمها يتعدى امكانيات اي دولة منفردة . وتعافي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي العربية من اثار الازمة المالية في ضوء ارتفاع اسعار الطاقة سيؤثر ايجابا على تحويلات العاملين الاردنيين وعلى مشكلة البطالة المحلية في الامد المتوسط، لذلك يجب مواصلة الجهود الحثيثة لتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة لما فيه مصلحة جميع الاطراف في المنطقة وبما يضمن مزيدا من حرية انتقال السلع والافراد بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي العربية وخاصة في ضوء ما يتميز به الاردن من دور فاعل على صعيد التجارة البينية العربية.